Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, 2024

Deanship of Scientific Research

The Economic, Political and Security Dimensions of the Water Crisis in Middle East

Mohammed Torki Bani Salameh *

Department of Political Science, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan

Received: 16/5/2022
Revised: 1/5/2023
Accepted: 21/6/2023
Published: 30/5/2024

* *Corresponding author:*
mohammedtorki@yahoo.com

Citation: Bani Salameh, M. T. . (2024). The Economic, Political and Security Dimensions of the Water Crisis in Middle East. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 443–459.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.598

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to examine the political and security dimensions of the water crisis in the Middle East, identify its causes, and explore the sources of conflict over water resources in the region.

Methods: The study utilized historical and descriptive analytical methods to investigate the historical roots of the water problem and analyze the state of water security in the Arab world. It also employed a legal approach focusing on the analysis of legal texts and international agreements related to the division of international river waters.

Results: The study found that the conflict over water rights is essentially a struggle for control and sharing of water sources, encompassing political, cultural, social, and economic dimensions. The Middle East region represents a focal point of water conflict due to population growth, increased water usage, and scarcity. Therefore, the water issue requires legal, political, and economic considerations, with resolution guided by the principles of international law. Given the scarcity of water resources in the Arab world, competition over limited sources may be perceived as a matter of national security, as water security is closely linked to economic, social, and political stability.

Conclusion: Since water is a fundamental and interconnected resource for all economic, social, and environmental activities, including food, energy, industrial development, transportation, and human health, it necessitates urgent attention as a matter of life or death in the Arab world and an integral part of Arab national and international security. The water problem is a regional and international issue that must be addressed through regional and international cooperation, fostering genuine partnerships for water resource development, management, and rational utilization to contribute to the resolution of various challenging issues such as economic development, security, borders, and the environment.

Keywords: Water crisis, challenges, conflict, Arab national security, Middle East.

الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لأزمة المياه في الشرق الأوسط

محمد تركي بني سلامة

قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخّص

الأهداف: تسعى هذه الدراسة إلى تعرف أبعاد أزمة المياه في الشرق الأوسط سياسيا وأمنيا، وتعرف أسبابها، وبواعث الصراع على مصادر المياه في هذه المنطقة.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي، لدراسة الجذور التاريخية لمشكلة المياه، وتحليل واقع الأمن المائي في الوطن العربي. ووظفت المنهج القانوني الذي يركز على تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتقسيم مياه الأنهار الدولية.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الصراع على حقوق المياه هو باختصار صراع للسيطرة على مصادر المياه وكيفية تقاسمها، وهذا الصراع له أبعاد سياسية وحضارية واجتماعية واقتصادية، وأن منطقة الشرق الأوسط تمثل بؤرة الصراع المائي نتيجة لزيادة عدد السكان فيها، وتطور استخدامات مصادر المياه وندرتها. وعليه، فإن مشكلة المياه لها جوانب قانونية وسياسية واقتصادية، وهذا يفترض أن تُحلّ وفق قواعد القانون الدولي. وفي ظل ندرة الموارد المائية في العالم العربي، فيمكن أن تؤدي المنافسة على مصادرها المحدودة إلى النظر إليها بوصفها مسألة أمن قومي؛ لارتباط الأمن المائي بالأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الخلاصة: نظرًا إلى أنّ المياه هي المورد الأساسي والمتكامل لجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ضمنها الغذاء، والطاقة، والتطور الصناعي، والنقل، وصحة الإنسان، فإنها تستدعي النظر إلى قضيتها بوصفها مسألة حياة أو موت في العالم العربي، وجزءا أساسيا من الأمن القومي العربي، والأمن الدولي. فمشكلة المياه قضية إقليمية ودولية، ولابد من حلها بالتعاون الإقليمي والدولي، والسعي لإيجاد شراكة حقيقة لتنمية الموارد المائية وتطويرها، وترشيد استعمالها، للإسهام في حل العديد من القضايا الشائكة، كقضايا التطور الاقتصادي، والأمن والحدود والبيئة وغيرها.

الكلمات الدالة: أزمة المياه، التحديات، الصراع، الأمن القومي العربي، الشرق الأوسط.

متن البحث: مقدمة

لقد كان من المتصور دائما أن المياه هدية مجانية من الطبيعة، ولكنها ضرورية للحياة الإنسانية. فالماء هو سر الحياة أو عنصر الحياة الأول، ويتوقف عليه استمرار العمران والوجود والتطور. إن الصراع على مصادر المياه نوع من أنواع الصراع الطبيعي الذي بدأ منذ بدء الخليقة، حول الموارد والثروات الطبيعية، والمياه جزء منها، وهناك تاريخ طويل من النزاعات المتعلقة بالمياه، كالنزاعات حول الوصول إلىإمدادات المياه الكافية، إلى الهجمات على مصادر وشبكات المياه في أثناء الحروب (Gleik: 1993). فالمياه وأنظمة إمدادات المياه كانت ولم تزل من أسباب وأدوات الحرب، ففي القرن السابع قبل الميلاد، سيطر آشوربانيبال وهو آخر ملك للإمبراطورية الآشورية، على آبار المياه بوصفها جزءا من إستراتيجية للحرب الصحراوية ضد الجزيرة العربية (Drower: 1954). وقد كانت نهاية دولة الأنباط في جنوب الأردن على يد الرومان عندما حاصروها، ومنعوا عنها مصادر المياه عام 106 قبل الميلاد (Wikipedia: n.d).

منذ ظهور الملكيات بدأت الحرب على الموارد الطبيعية، وقد عبّرت الحضارات المائية (الصين، العراق، مصر) أبلغ تعبير عن ذلك في صراعها على الأنهار وحدود البحار. وما أدى إليه ذلك من حروب على الموارد مثل الأرض والمياه، وهذا ما أكده هولستي وتابعه منذ القرن السادس عشر وحتى حرب الخليج الثانية عام 1991، وانتهى إلىأن الصراع على الموارد كان العامل الأساسي في قيام الحروب بين الدول (Holsti: 1990). فالموارد هي مصادر ثروة الدولة، وعامل حاسم في تحديد قوتها (Lipschuts: 1989)، وقد كانت الهجمة الاستعمارية الأوروبية على آسيا وأفريقيا بحثا عن الموارد الطبيعية في المقام الأول.

وحتى الماضي القريب، كانت موارد الطاقة كالنفط مثلا، تعد من العناصر الإستراتيجية التي تتنازع عليها الدول بالدرجة الأولى، وتؤدي السيطرة عليها إلى اندلاع الحروب. وبالرغم من أن الموارد غير المتجددة، مثل النفط والغاز والمعادن الأخرى، عادة ما تكون محور اهتمام دراسات وتحليل الأمن الدولي، إلا أن المياه يمكن أن تدخل في هذا الإطار، إذ كانت المياه توفر مصدر قوه اقتصادية أو سياسية، وفي مثل هذه الظروف فإن ضمان الحصول على المياه يوفر مبررا كافيا للذهاب للحرب، ويمكن أن تصبح مصادر إمدادات المياه هدفا للغزو العسكري. وهناك 5 متغيرات تجعل من المياه مصدراللصراع أو التنافس الإستراتيجي، وهي:

1. درجة الندرة. 2. درجه تشارك مصادر المياه بين أكثر من دولة أواقليم. 3. القوة النسبية لدول الحوض المائي. 4. مدى سهولة الحصول على مصادر مياه بديلة. 5. المستوى الاقتصادي والسياسي والقوه العسكرية للدولة (Naff and Matson: 1984).

ويعدُّ الشرق الأوسط أوضح مثال على أن مصادر المياه ذات أبعاد وتأثير إستراتيجي، فالإقليم يعج بالصراعات الدينية والإيديولوجية والجغرافية، وهو من أشد مناطق العالم جفافا. فنجد حتى الدول التي كان لديها مصادر وفيرة من المياه، مثل دول حوض النيل ودجله والفرات، تعاني من مشكلة في المياه بسبب النمو السكاني المستمر، وما يلازمه من استخدام المياه، إضافة إلى مشروعات إقامة السدود في دول الحوض، حيث أدى هذا إلى انخفاض نصيب هذه الدول من المياه المتاحة، مما يعرضها لمشاكل نقص حاد في المياه في المستقبل، فالنزاع على المياه في المنطقة يتداخل مع عوامل أخرى باعتبار المياه أداة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية وبيئية وغيرها، وتعدُّ السيادة على المياه مثل السيادة على الأرض(Salameh et al.: 2021).

مشكلة الدراسة:

يمكن القول أنّه تاريخيًا كانت المياه العذبة سببًا رئيسيًا في الصراعات والحروب في العالم، والمنطقة العربية ليست استثناءً وخصوصا أنَّها من أكثر المناطق في العالم شحًا في المياه، فأصبح الماء العذب عنصرًا أساسيًا من عناصر الأمن، كما هو عامل مهم من عوامل التقدم والتنمية، ونظرًا لأنَّ معظم الأنهار الكبرى في المنطقة العربية هي أنهار دولية، فإنَّ الدول التي تتحكم بمنابع تلك الأنهار سعت للتحكم السياسي والاقتصادي في دول المصب خصوصًا أنَّ القانون الدولي لم يحدد حقوق كل الدول على نحو واضح.

وتتمحور المشكلة في هذه الدراسة حول أزمة المياه المزمنة في المنطقة العربية واحتمالات النّزاع في حال عدم معالجة المشكلة بطريقة عادلة ترضي جميع الأطراف؛ وتأتي هذه الدراسة لتعرُّف مدى مساهمة مشكلة المياه في زيادة حدة عدم الاستقرار في المنطقة العربية باعتبارها التحدي الأكبر والقضية الأساسية التي تواجهها المنطقة العربية لاسيما في ضوء محاولة بعض دول المنطقة السيطرة على مصادر المياه لغايات سياسية، وأمنية، واقتصادية.

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الاجابة عن الأسئلة المهمة التالية:

1. ما واقع الموارد المائية والابعاد السياسية والاقتصادية والامنية للصراع على المياه في الشرق الاوسط؟
2. ما طبيعة مواقف تركيا واثيوبيا من ازمة المياه في الشرق الاوسط؟
3. هل يضع العرب الأمن المائي ضمن اهتماماتهم الاستراتيجية ويبدأ العمل ضمن خطة واضحة ومتكاملة لمواجهة هذا التحدي؟
4. هل سيواجه العرب خطر العطش في المستقبل وما هي أسباب ذلك؟

5. ما هو موقف القانون الدولي بشأن مياه الأنهار الدولية والنزاع حولها؟
6. كيف يمكن ايجاد حلول لازمة المياه في الوطن العربي ومنع نشوب الحروب على المياه؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، حيث أنَّ موضوع النزاع على المياه في المنطقة العربية غاية في الأهمية والخطورة، حيث بدأ الاهتمام بالمياه كمشكلة تؤرق العالم والدول العربية منذ حوالي أربعة أو خمسة عقود، ويبدو أنَّ المشكلة تحظى باهتمام دول الجوار العربي وضغوط تركيا، اسرائيل، وأثيوبيا أكثر بكثير من الاهتمام العربي، حيث لم يدرك العرب بعد أن هناك مشكلة حقيقية تتمثل في شح المياه العربية، وتأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هذا الموضوع بالغ الأهمية وخصوصًا أنَّ له أبعاد سياسية، اقتصادية، إقليمية ودولية، وفقا لما يلي:

الاهمية العملية: تتمثل في الاهمية الحيوية والاقتصادية للمياه، وتفاقم مشكلة نقص المياه في الوطن العربي، وتزايد حدة المسالة بسبب التزايد السريع في عدد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم، بالضافة الى ان مسالة المياه اصبحت مسالة استرتنيجية بالنسبة للوطن العربي الذي يعاني من شح المياه، وذلك لارتباطها بالتنمية المستدامة.

الاهمية العلمية: تتمحور الاهمية العلمية للدراسة في كونها ستسهم في بيان التحديات المؤثرة على الامن المائي العربي، مما سيفيد المهتمين والمختصين والباحثين في مجال الامن القومي والامن الاقليمي، ومن المتامل ان تسهم الدراسة في اثراء المكتبة العربية، وتفتح افاق جديدة للباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان واقع الموارد المائية والعجز المائي في الوطن العربي، والابعاد السياسية والامنية لازمة المياه في الوطن العربي.
2. تعرُّف أسباب وخصائص الأزمة المائية في الوطن العربي.
3. تعرُّف كيف يمكن أن تحصل الدول العربية على حقوقها من المياه مع الاحتفاظ بعلاقات السلام والتعاون مع جاراتها من الدول غير العربية.
4. توضيح العلاقة بين السيطرة على مصادر المياه من كل تركيا، إسرائيل واثيوبيا ومحاولة هذه الدول استخدام ورقة المياه لتفرض إرادتها على الدول العربية.
5. تقديم مقترحات وتوصيات يمكن أن تساهم في تعزيز وتفعيل الجهود المبذولة من أجل مواجهة مشكلة شح المياه، وهكذا تجنب النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفًا دقيقًا، من خلال دراسة وتحليل الظواهر وفهم خصائصها،والعوامل المؤثرة فيها، ويبرر الباحث استخدام هذ المنهج في الدراسة لتحليل واقع الامن المائي في الوطن العربي، تعرُّف أسباب وخصائص وأبعاد هذه المشكلة، ومحاولة الوصول إلى استنتاجات منطقية تسهم في تقديم مقترحات للوصول إلى حلول للمشكلة أو الظاهرة محل الدراسة.

المنهج القانوني الذي يركز على تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتقاسم مياه الانهار الدولية، وبناء عليه الدساتير والقوانين واللوائح والهيئات والاختصاصات وغيرها من عوامل، وتم استخدام المنهج في عرض المواقف القانونية للدول التي تتشارك في مياه الانهار التي تصب فيالوطن العربي.

الدراسات السابقة:

نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الماء والغذاء والتنمية والاقتصاد والأمن والاستقرار، فقد كان الاهتمام بدارسة مشكلة المياه على مستوى عالمي إلاّ أنّ معظم الدراسات التي تناولت الصراع على المياه كانت من قبل الباحثين الغربيين. وفي هذا المجال يقول بسواس (Biswas: 1994): "إن وجود المياه كان يحدد أين يعيش الناس وكيف، وان النزاع أو التعاون على المياه جاء مع ازدياد الحاجة إليها، وازدياد الشعور القومي وتكوين الشعوب والكيانات".

وإذا كان الصراع على المياه مسألة قديمة تعود لمئات السنين، فإن الدراسات والأدبيات حول الموضوع تبين أنّ الاهتمام بها على المستوى العالمي ولا سيما الغربي، أكثر بكثير من الاهتمام العربي، ونجد أنّ هناك عددًا كبيرًا من الجامعات والمراكز البحثية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أولت مسألة المياه في العالم على نحو عام، وفي المنطقة العربية على وجه التحديد اهتمامًا خاصًا، حيث نشرت العديد من الدراسات منذ الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي التي تدق ناقوس الخطر القادم (حرب المياه في الشرق الاوسط) ومن الأمثلة على هذه الدراسات مقالات ايوان (Ewan: 1991)، وفزلند (Vesilind: 1993)، التي نشرت في المجلة الجغرافية The Geographical Magazine ومن أقدم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها، التي تناولت مسألة الصراع على المياه في الشرق الأوسط دراسة كولي (Cooley: 1984)، التي أشار فيها إلى أنّه بعد نفاد النفط، فإنّ المياه ستكون

سبب الحروب أو توطيد السلام، وقيام أو زوال التحالفات والإمبراطوريات في الإقليم، كما سبق وفعلت ذلك قبل آلاف السنين. واعتبر المؤلف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الوحيدة القادرة على اقناع دول الإقليم باقتسام المياه وإقامة مشروعات مشتركة كجزء من التسوية السلمية في المنطقة، وفي دراسات مشابهة توصل فردرك وثوماس (Frederick & Thomas: 1985)، إلى أنّ الشرق الأوسط يواجه مشكلةً كبيرةً تتمثل في النقص الحاد في المياه، وأنّ هذه القضية من المرجح أن تفاقم العلاقات المتوترة أصلا بين دول الإقليم، وأشار الباحثان إلى أنّه في ظل ظروف النقص الكبير فإنّ المياه تصبح من العوامل المؤججة للصراع، ومع ذلك، ومن المفارقات، فإنّ قضية المياه هي أيضًا آليّة محتملة للتعاون إذا رأت الأطراف المتنازعة أنّ ذلك هو الحل الوحيد الممكن لمشكلة المياه.

وبعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 زاد الاهتمام بالمياه حيث أنشأت مراكز الأبحاث والدراسات وعقدت المؤتمرات وألفت الكثير من الكتب ونشرت العديد من الدراسات التي أكدت في مجملها أنّ مشكلة المياه من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه دول الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة مور (Moore: 1994) الذي اعتبر أنّ المنطقة تشكو من ندرة في المياه، وكذلك ندرة في التعاون بين دولها. ودراسة غلتش (Gleick: 1994) الذي اعتبر أنّ دول المنطقة دخلت في نزاعات كثيرة بسبب المياه بدلًا من التعاون لتطوير مصادر المياه.

ولم يكن مور أو غلتش هما الوحيدان في الغرب اللذان يطرحان هذا الرأي، وإنّما هي حملة منتظمة وعلى كل المستويات تشمل الباحثين الأكاديميين وكذلك السياسيين وصناع القرار وجميعهم يؤكد على حتمية الصراع في المنطقة، ويطرح بعض الأماني في التفاوض من أجل السلام وحل مشكلة النزاع على المياه بين دول المنطقة وذلك على النحو الذي توصل له عدد من الباحثين في دراساتهم مثل بولاش ودرويش (Bulloch and Darwish: 1994) ونوريت (Nurit: 1994).

أما في العالم العربي فإنّ الاهتمام بدراسات وأبحاث المياه قليل وجاء متأخرًا، حيث بيّن بعض المتخصصين والمثقفين لخطر مشكلة المياه وبأنّها قضية مصيرية للعرب ويتوقف عليها وجودهم وحياتهم ومستقبلهم؛ ومن أقدم هذه الدراسات دراسة أبو سعده (1987) التي بينت أنه في ضوء النمو السكاني ومقادير الغذاء التي يحتاجها الإنسان، فإنّ الوطن العربي بحاجة لتطوير الأساليب الريفية في الزراعة واستغلال مصادر المياه، وهذا يحتاج إلى مؤسسات قادرة على أداء هذا الدور، وهذا غير متوفر في الوطن العربي.

وتناول سامر مخيمر وخالد حجازي (1996)، الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية في المنطقة العربية حيث إنّ حدود موارد المياه الطبيعية والسطحية لا تتطابق مع الحدود السياسية في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى التنافس وحدوث النزاعات، وهذا ما يحدث في الواقع الحالي في المنطقة العربية في أحواض نهر النيل ودجلة والفرات وغيرها.

وبما ان المياه تلعب دورًا مميزًا في أحداث المنطقة كقضية أمن وعلاقات دولية معاصرة، فقد تناول الباحث فتحي علي حسن (1997)، طبيعة مشكلة المياه من حيث الندرة والميزان المائي بين الدول العربية والدول المجاورة (إسرائيل، تركيا، إثيوبيا) وآفاق الصراع على المياه مع هذه الدول.

ولما كانت مشكلة المياه هي مشكلة أمنية بالدرجة الأولى والأمن المائي جزء من الأمن القومي الشامل، فقد اعتبر اللواء محمود محمد خليل (1998) في دراسته عن الموضوع أنّ هناك علاقة عكسية بين الأوضاع المائية في دول الجوار البحري والأمن القومي العربي بصفة عامة والأمن المصري على وجه الخصوص. وبينت دراسات عادل بترجي (1997) وعبد المالك التميمي (1999) الأبعاد الاستراتيجية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، وأنّ المياه ستكون إحدى أهم بؤر الصراع في المنطقة ومن أهم التحديات التي ستواجهها الدول العربية، وقدمت الدراسات توصيات ومقترحات للسياسات التي يجب اتباعها لكبح جماح هذه التحديات. ولما كان البعد المائي لا يغيب عن الصراع العربي الاسرائيلي، ويؤثر في مجمل تفاعلات هذا الصراع، فقد تناول الرفوع (1999) الاستراتجية الاسرائلية للمياه، والمخططات الاسرائلية للسيطرة على المياه العربية، والسياسات المائية العربية، وتوصلت الدراسة الى ارتباط المياه بالاستراتيجية الاسرائلية وبرامج الحركة الصهيونية.

وتعد دراسة محمد أبو العلا (2007) من اهم الدراسات العربية حيث عرض الباحث مشكلات المياه في الشرق الأوسط من وجهة النظر الجغرافية بابعادها الطبيعية والبشرية والسياسية، وتناول نجيب (2012) معظم الاتفاقيات حول الانهار الدولية في الشرق الاوسط التي تم توقيعها بين دول الشرق الاوسط والدول الاوروبية التي كانت تسيطر على المنطقة ابان الاستعمار الاوروبي كالاتفاق على استخدام نهر الفرات بين بريطانيا وفرنسا والاتفاق بين مصر وبريطانا عام 1929 منحت بموجبها مصر حق استغلال (55.5) مليون متر مكعب من مياه النيل.ومن الدراسات الحديثة التي تناولت الامن المائي العربي، والاخطار الداخلية والخارجية التي تهدد سلامة الامن المائي العربي، دراسة فراح وفرجي (2017)، واوضحت دراسة الهلالي (2019) ومحمدين (2020) الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل،وموقف مصر من الاتفاقيات الدولية المبرمة بشان نهر النيل، والى أي مدى سيؤثر ملء سد النهظة الاثيوبي في الامن المائي المصري، وما اليات المواجهة والحلول المقترحة لحماية الامن المائي، ومن ثمَّ الامن القومي المصري، ومن احدث الدراسات التي تناولت اهمية نهر النيل باعتباره مصدر للمياه العذبة في مصر، دراسة (Aboud: 2021) التي توصل الباحث فيها الى ان الحل الوحيد لمصر مع اثيوبيا هو التفاوض معها بشان السد لان اثيوبيا تحصل على دعم خارجي من إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، واظهرت الدراسة مصر في موضع الدولة الخائفة وغير القادرة على اتخاذ قرار معين، ولم يعد لديها بدائل او حلول عسكرية سوى التفاوض.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتسليطها الضوء على موضوع يقع على جانب كبير من الأهمية كونه يبحث في الامن القومي والامن المائي العربي، حيث ان ايا من الدراسات السابقة لم تتعمق في معالجة الموضوع، ولم تتناول على نحو تفصيلي وتحليلي لازمة الامن المائي العربي في ضوء تداعيات الوضع العام للنظام الاقليمي العربي، حيث ان موارد المياه في الشرق الاوسط باتت من اهم التحديات المتعددة التي تهدد امن واستقرار المنطقة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة. وتتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة في بيان العوامل والمتغيرات المؤثرة على الامن المائي العربي، في حين تركز هذه الدراسة على تحليل الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية على الامن المائي العربي

الحقائق المميزة للصراع على المياه

يعدّ الماء موردا حيويا في هذا الوجود، ولا يمكن لأي كائن حي الاستغناء عنه، فهو حاجه من الحاجات الأساسية التي لا بديل عنها، فلا حياة للإنسان بدون ماء، وقضيته قضية حياة أو موت، وهكذا فإن التنافس عليه قد يؤدي إلىالخلاف، وربما إلى الحرب.

وتاليًا عرض لابرز الخصائص المميزة للصراع على المياه في الوطن العربي:

أولا: المقصود بالمياه هنا المياه العذبة التي يحتاج إليها الإنسان في حياته. والأنهار أهم مصادر المياه العذبة، فقد اختار الإنسان، منذ القدم، التجمع والإقامة قرب الأنهار، وأعمل عقله لتطويعها والتحكم في إيرادها، فعلى ضفاف الأنهار قامت الحضارات العريقة والدول والممالك، التي عمدت منذ نشأتها الأولىإلى تنظيم مياه الأنهاروالسيطرة عليها باعتبار أن هذا من أهم مظاهر قيام الدولة، وكلما ازداد الإنسان تطورا وتقدما، ازدادت حاجته إلى المياه، بل إن مدى التقدم العلمي والصناعي والتطور الاقتصادي، وتوفير الرفاه للشعوب يعتمد اعتمادا كليا على الموارد المائية. لقد كان المؤرخ اليوناني القديم هيرودوتوسمحقا عندما وصف مصر منذ قرون عديدة بأنها (هبة النيل). وإذا كانت مصر هبة النيل فكل دولة هي، في الواقع، هبة المياه المتفجرة أو الكامنة أو الجارية فيها.

ثانيا: إن كميات المياه العذبة في العالم محدودة،وفي الوقتالذي تزداد فيه الحاجة إليهاباطراد،نجد التلوث الذي يلحق بها يزدادبفعل مشروعات التنمية والصناعة،واستخدام الأسمدة وتصريف المياه والنفايات وغيرها، و على نحو عام يسير الوضع من سيئ إلى أسوأ،وبحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020، ثمّة 2.2 مليار شخص حول العالم يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة، بما في ذلك 785 مليون شخص بدون مياه شرب أساسية (الامم المتحدة: 2020). يشير سوء توزيع المياه العذبة إضافة إلى الاتجاهات الحالية في ازدياد عدد السكان وحاجات التنمية، إلى أن المياه ستكون عنصرا بارزا على نحو متزايد في العلاقات السياسية بين الدول، بما في ذلك الصراع العنيف، ولعل مما يعقد التحليل هو عدم توفر المعلومات وتزايد عدم اليقين حول دور تغير المناخ العالمي في تغيير العرض والطلب على المياه. كما أن أزمة المياه بدأت تستفحل في العالم كله تقريبًا، ومن المرجح، خلال سنوات قليلة، أن يصطدم اشتداد الطلب على المياه باشتداد العجز عن توفيرها بالكميات اللازمة. وليس من المستبعد، نتيجة لذلك، أن يحتدم الصراع الدولي على المياه على نحو لم يشهده من قبل الصراعُ على النفط أو نهبُ المستعمرات.

ثالثا: لقد قضى الخالق بأن تكون المنطقة العربية غزيرة النفط، شحيحة الماء. وإذا كان بامكان الإنسان العيش بلا نفط فليس بمقدوره الاستغناء عن الماء. ولأن كل شيء حي يحيا بالماء، تحولت مشكلة المياه إلى مصدر نزاع. حيث تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6 % من سكان العالم وأقل من 2 % من الموارد المائية المتجددة في العالم. فهي المنطقة الأكثر جفافا في العالم، حيث تضم أكثر 12 بلدا في العالم من حيث ندرة المياة: الجزائر والبحرين والكويت والأردن وليبيا وسلطنة عمان والأراضي الفلسطينية وقطر والسعودية وتونس والإمارات واليمن. (العتيبي: 2015).

رابعا: إن أهمية أزمة المياه تكمن في أن الماء يرتبط بعلاقة عضوية بالغذاء، وفي أن الاثنين هما أساس كل وجود ونشاط.لقد ظهر الأمن الغذائي بوصفه مفهوما جديدا عند المهتمين بدراسات الأمن في سياق تصور عام جديد للأمن، أعطيت فيه الأولوية للبعدين: الاجتماعي والاقتصادي على البعد العسكري، كما أعطيت للبعد الداخلي على الخارجي (بكر: 1999). وتحاول معظم الحكومات تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وأن تجعل ذلك هدفا في السياسة الوطنية.ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأمن الغذائي والأمن المائي، فبدون وفرة المياه يصعب قيام مشروعات زراعية، لقد بنيت الشخصية العربية منذ القدم على الشعور بعظمة الماء، ومبدأ ارتباط الأرض بالماء يعدُّ أحد مقومات التاريخ الحضاري العربي، فالماء يحتل قيمة تكاد تكون مطلقة في السياق النفسي الجماعي العربي، حيث إن الحروب في العصر الجاهلي كانت تدور حول الماء والكلأ (عبد الرحمن: 1992).

خامسا: إن الصراع على المياه في المنطقة العربية هو حلقة من حلقات الملحمة القومية التي يخوضها العرب ضد الصهيونية المتجسدة بإسرائيل والمدعومة بالحقد الأجنبي التاريخي.لقد بدأ الصراع بين العرب وإسرائيل حول مياه نهر الأردن على شكل مشروعات ومشروعات مضادة، وإذا كانت المشروعات العربية وقفت عند حد التصور النظري، فإن وقوف الادعاءات الإسرائيلية عائقا دون تنفيذها، بالإضافة إلى بعض الخلافات العربية، جعل إسرائيل أسرع في تنفيذ مشاريعها الرامية إلى تحويل مياه نهر الأردن ونقلها إلى صحراء النقب واستغلالها في الزراعة، دون مراعاة لحاجات الدول الأخرى (الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين)، ومبدأ التوزيع العادل،إضافة إلى الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيلاء على مصادر المياه الفلسطينية، حيث تحصل إسرائيل على نحو ثلث احتياجاتها المائية من الضفة الغربية بطرق مباشرة وغير مباشرة (عيسى: 1994).

سادسا: تشترك دولتان أو أكثر في العديد من الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية، وقد أدت هذه الحقيقة الجغرافية إلى الواقع الجغرافي

للنزاعات على المياه المشتركة، بما في ذلك نهر النيل والأردن والفرات في الشرق الأوسط، والهندوس والجانج وبراهمب وترا في جنوب غرب آسيا، أو كولورادو وريو غراند وبراندا في أمريكا (العادلي: 1995). فمصادر المياه لا تعترف بالحدود السياسية بين الدول. وإذا كانت الأنهار في المنطقة العربية هي أهم هذه المصادر فإنها كلها تقريبا تأتي من خارج الأرض العربية. والدول التي تصلنا منها المياه هي دول مثقلة، تاريخيًا وسياسيًا، بميراث من الجفاء والعداوة (Bani Salameh: 2023).

سابعا: تؤكد الكثير من الدراسات والأبحاث أن الصراع الدائر في أنحاء متفرقة من العالم هو صراع للتواجد والنفوذ في المناطق المهمة، وخاصة تلك التي تتميز بالوفرة في الموارد الطبيعية، وأهمها الماء العذب الذي أصبح عنصرا رئيسيا في تحديد مضمون وسياسة الأمن القومي (شومان وشفر: 1998).ومما لا شك فيه أن النقص في الموارد المائية، والحاجة المتزايدة إليها، ورغبة كثير من الأطراف بالاستئثار بها، ستسفر في المستقبل القريب عن احتدام الصراع الذي قد يفضي في إحدى مراحله إلى الحرب، وعن ازدياد أهمية المياه في أية إستراتيجية إقليمية أو دولية يرسمها النظام العالمي الجديد الهادف إلى السيطرة الاقتصادية (Hayajneh & Bani Salameh: 2023).

مسببات الأزمة المائية ودو افع الصراع على المياه في الشرق الأوسط

يمكننا تحديد المسببات التي مهدت لظهور الصراع بالأمور التالية:

أولا: إن إقليم المنطقة العربية يتميز بالجفاف، وينجم عن هذا الوضع ندرة في الموارد المائية.إذ تعادل مساحه الوطن العربي (10.8%) من مساحة اليابسة، إلا أنه يحتوي على (0.7%) فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى (2.1%) فقط من إجمالي أمطار اليابسة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: 2016) حيث يشكل العالم العربي جزءا من الشريط الصحراوي الشاسع الأطراف، والممتد من الشواطئ الأطلسية في أفريقيا حتى صحارى آسيا الوسطى،ويتميز هذا الشريط بالجفاف الشديد نتيجة انخفاض معدلات هطول الأمطار، وتركز سقوطها في فصل الشتاء، ويثير هذا الوضع مشكلةالحفاظ على تلك المياه، ومكافحة الجفاف الذي يحل بالمنطقة طوال بقيه العام (عايد: 2009). لذلك تتصف المنطقة العربية باعتبارها منطقه جفاف مزمن، وندرة في الموارد المائية، وعليه فانه من الضروري أن تجابه المنطقة العربية التحديات التي تفرضها ندرة المياه وأن تتصدى لها بجدية، إذا ما أرادت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبلوغ مستويات من الازدهار يتمتع بها الجميع (حوكمة المياه: 2014). والخريطة التالية تبين معدل المطر السنوي في الوطن العربي.

مصدر الخريطة: افاق بيئية على الرابط التالي: https://marocenv.com/7531.html

ثانيا: إن نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه هو في حدود 565 مترًا مكعبًا في السنة، في حين إن المعدل العالمي يبلغ 1385 متر مكعب. وحجم الموارد المائية فيه هو 295 مليار متر مكعب، ولكن العجز يزداد عامًا بعد عام. ومن المتوقع أن يبلغ 261 مليارًا في نهاية العام 2030 (تقرير التنمية: 2015).

ثالثا: إن المنطقة العربية تتميز، بعد أفريقيا، بأعلى نسبة في زيادة معدل النمو السكاني في العالم. ومن المعلوم أن زيادة عدد السكان مع تناقص الموارد تؤدي إلى الصراع، لقد سبق الحديث عن العلاقة بين الموارد والصراع، وهذه العلاقة عكسية، حيث ان تناقص الموارد يؤدي إلى زيادة الصراع، فزيادة السكان تؤدي إلى نقص الموارد، ومن ثم يأتي الصراع والحرب. لقد تطور عدد سكان العالم من 500 مليون نسمه عام 1650 إلى 7,5 مليار عام (Population Reference Bureau Washington: 1987) وفي عام 1999 تجاوز عدد سكان العالم ستة مليارات نسمة وبحلول عام 2021 قفز عدد سكان العالم السبعة مليارات حيث يقدر عدد سكان العالم اليوم بسبعة مليارات وتسعماية وستون مليون (worldometers: 2021). ومن الملاحظ أن معظم هذه الزيادات تقع في البلدان النامية، ولا سيما في آسيا وأفريقيا، وتتميز المنطقة العربية، بعد أفريقيا،بأعلى نسبة في زيادة معدل النمو السكاني، فقد ارتفع عدد السكان في العالم العربي من 300 مليون نسمة عام 2005 الى 392 مليون نسمة عام 2015 (Arab Development Portal: n.d)، ويقدر عدد سكان العالم العربي اليوم ب 437 مليون وهو ما يمثل 5,5 من سكان العالم (andakoo: 2021) ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 600 مليون قبل نهاية النصف الأول من القرن الحالي (Mirkin: 2010)، إن النمو السكاني يعدُّ أحد الأسباب الرئيسية لأزمة المياه في العالم العربي، ويترافق مع الزيادة السكانية ازدياد الطلب على المياه نتيجة تغيير أنماط الحياة، وزيادة الطموحات التنموية نتيجة التوسع الزراعي والصناعي، وكذلك الاستهلاك غير الرشيد، وأخيرا التغيير المناخي؛ وهكذا فإنه من المتوقع أن يؤدي النمو السكاني المتوقع الي زيادة الضغط علىالموارد المائية وانخفاض متوسط نصيب الفرد منها في المنطقة العربية إلى نحو 500 متر مكعب في عام 2030 (Mirkin: 2010)، مما يزيد من خطر التحديات التي تواجه العالم العربي، فتصل المخاوف إلى حد الجوع والعطش اللذين تفاقمهما الصراعات السياسيه والحروب، وعدم الاستقرار وضعف الحكومات، وفشل خطط التنمية، ولا سيما في ظل التحول إلى الخصخصة واقتصاد السوق.

رابعا: إن الأزمة المائية العربية ستتفاقم؛ لأن معظم مصادر المياه العربية يأتي من أنهار خارجية، ولأن دول الجوار تستطيع التحكم في مجراها ومنسوبها وإقامة السدود والتأثير في الحصة العربية من هذه الأنهار، وذلك على النحو الذي سنوضحه بخصوص أنهار النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن.

مظاهر حروب المياه في الشرق الاوسط:

اولا: الصراع على مياه النيل

لقد عاشت مصر عبر تاريخها الطويل تحت رحمة النيل، حيث إن 90% من المياه العذبة في مصر مصدرها النيل، كما أن 95% من سكان مصر يعيشون على ضفاف النيلالذي هو أطول أنهار العالم بطول 7 آلاف كيلو متر تقريبا، حيث يمتد من قلب أفريقيا ويعبر 11 دولة، ويصب في البحر المتوسط، ويهب الحياة لنحو 400 مليون نسمة (المنطقة العربية للتنمية الزراعية: 2016). فهو مصدر للرزق والتوتر وربما للصراع السياسي والعسكري. الخريطة ادناه تبين دول حوض النيل

مصدر الخريطة: المكون الجغرافي لنهر النيل على الرابط: https://schritte.wordpress.com/2010/10/05

في عام 1929 أعطت بريطانيا مصر حق السيطرة الكاملة على مياه النيل (كانت مصر والسودان دولة واحدة)، وهذه الاتفاقية تتضمن إقرار دول الحوض بحق مصر المكتسب من مياه النيل، وأن لمصر الحق في الاعتراض في حال إنشاء الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده (Pedersen: 2016)، وبعد الانفصال واستقلال السودان، تم توقيع اتفاقية بين البلدين في عام 1959 لاقتسام مياه النيل بحيث يكون حق مصر نحو 55 مليار متر مكعب سنويا.

وهذه الاتفاقية ملزمة ولا تزال سارية المفعول، إلا أن دول منابع نهر النيل وخصوصا أثيوبيا تعترض على هذه الاتفاقيات القديمة باعتبارها تنتهك سيادتها القومية، وتمنعها من استغلال مياه النيل في التنمية (سعيد: 1993)، خاصة أن أثيوبيا تُسهم بأكثر من 86% من مجموع إيراد النهر، ولا تستفيد منه سوى 0.06 مليار م3، فيما تحصل مصر على نحو 56 مليون م3، ولا ترفد النهر بأي نسبة من إيراداته.

في عام 2010 قررت دول منابع النيل في اجتماع عقد في عنتيبي في أوغندا،أن تمسك بزمام الأمور،وفي خطوه غير مسبوقة وقعت 6 من 8 دول على اتفاق جديد يتضمن مزيدا من الاستقلالية في صنع القرار على مياه النيل (Salameh: 2021)، ولعلم مصر والسودان بأجندة الاجتماع مسبقا، فقدرفضتا حضوره من البداية. ما تم توقيعه في عنتيبي دق أجراس الإنذار في القاهرة، وأيقظ الاتفاق المخاوف المصرية على مصدر المياه الرئيسي في البلاد، باعتبار المسألة مسألة حياة أو موت، حيث إن تقليص حصة مياه مصر هو تهديد للحياة فيها، ولاح شبح الحرب في المنطقة؛ لأن تأمين مياه النيل يُعد قضية أمن قومي بالنسبة لمصر حتى لو أدى ذلك إلى عمل عسكري (Mekonnen: 2010)، وفي عام 2011 بدأت أثيوبيا بإنشاء سد النهضة بمساعدة من إسرائيل، ومستغلة حاله عدم الاستقرار السياسي التي كانت تعيشها مصر بعد الثورة على نظام مبارك، وذلك لتلبية احتياجاتها من الطاقة (الكهرباء)، وممارسة حرية أكبر في اتخاذ القرار حول النهر، والعمل على الفوز بنصيب أكبر من مياهه (Collins: 2002)، وفي عام 2015 وقع الرئيس المصري السيسي اتفاق مبادئ مع رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد اعترف فيه بحق أثيوبيا في بناء السد، مما سهّل على أثيوبيا الحصول على التمويل الدولي اللازم لاستكمال بناء السد، بعد أن كانت الجهود الأثيوبية متعثرة (The River Nile: 2011).

ومنذ عام 2015 حتى اليوم، عقد أكثر من 30 جولة من المفاوضات بين مصر وأثيوبيا، ولكنهاجميعا وصلت إلى طريق مسدود، فقواعد ملء خزان السد والمدة الزمنية وكمية المياه هي أساسا لخلاف،حيث تطالب مصر أن تتم عمليه ملء السد خلال مدة زمنية تصل إلى 7 سنوات، وأن تكون العملية خلال شهري6 و7، وهو موسم سقوط الأمطار بغزارة، بينما تصر أثيوبيا على أن تتم عملية ملء السد خلال سنتين إلى ثلاث سنوات، وأن تكون العملية طوال العام باعتبارها مسألة سيادة وطنية (Bayeh: 2016)، المرحلة الأولى من تشغيل السد تشمل ملء بحيرة السد ب 15 مليار متر مكعب من المياه،مما يعني حرمان مصر من 25% من حصتها من مياه النيل (News: n.d)، كما أن أثيوبيا ترفض مناقشة الحقوق التاريخية المكتسبة، والأزمة مستحكمة وخيارات التعامل معها مصيرية، وتتعلق بالأمن القومي والاقتصاد والزراعة والمجتمع وجوانب كثيرة، حيث إنه من الأضرار المتوقعة أنه في غضون خمس سنوات ستتحول مساحات واسعة من الأراضي على ضفاف النيل إلىأراضٍ بور (جرداء)؛ مما يترتب على ذلك أضرار متعددة،وعجز في السد العالي عن توليد الكهرباء ودخول البلاد مرحله الفقر المائي (Damiano: 2018). لقد أكدت الجمعيةالجيولوجية الأمريكية في دراسة لها أن سد النهضة سيلحق أضرار كبيرة في مصر منها تعرض الدلتا لأخطار بيئية، وتوقف مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية، وارتفاع الفجوة الغذائية خصوصا مع الزيادة السكانية. وبناء عليه فإن سد النهضة ليس فقط مشروع لتوليد الكهرباء، وانما له اهداف سياسية بعيدة المدى تهدف إلى تضييق الخناف على مصر.

يتركز الحديث عن سد النهضة بالأضرار التي تلحق بمصر، ويندر الحديث عن الأضرار التي ستلحق بالسودانا لذي سيتأثر حكما من نقصان حصته من المياه، وما يترتب على ذلك من أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية منها نقص المياه الجوفية، وتوقف مشروعات الري الفيضي، وكذلك أخطار سياسية، حيث إن الأمر لم يعد يتعلق بمخاطر مؤكدة على حصة السودان المائية، بل بإعادة تشكيل ميزان القوى لصالح أثيوبيا على حساب كل من السودان ومصر، فسد النهضة ليس مجرد مشروع فني لتوليد الكهرباء، أو مجرد وسيلة لتمكين أثيوبيا من تحقيق مشروعها النهضوي التنموي، إنما هو أداة بالغة الأهمية في يد أثيوبيا من شأنها أن تعيد تشكيل التوازنات الجيواستراتيجية في المنطقة، وتعيد ترتيب حساباتها على نحو يعظّم دوريها الإقليمي والقاري، من خلال تمكنها من السيطرة على أسباب الحياة للدول الشريكة في حوض النيل الشرقي، فهو مشروع سياسي بعيد عن المصالح المنطقية المفيدة لجميع الأطراف، ولعل أكثر الأخطار التي تواجه السودان من مشروع سد النهضة هو في حال انهيار السد الذي يبعد عن الحدود السودانية ما يقارب 12 كم، حيث إن انهيار السد سيدمر السودان بالكامل. وبخصوص اخر المستجدات لاتزال ازمة السد عالقة بين مصر والسودان واثيوبيا بعد فشل الدول الثلاث في الوصول الى اتفاق شامل وملزم حول ملء وتشغيل السد، والاخطر من ذلك ان اثيوبيا ضربت عرض الحائط بمطالب مصر والسودان وانهت المرحلة الثانية من ملء بحيرة السد، وتستعد لبدء المرحلة الثالثة في تجاهل واضح لمطالب ونداءات مصر والسودان، وقد سعت كل من مصر والسودان الى تدخل الدول الكبرى واعضاء مجلس الامن، الا ان المجلس رفض التدخل واكتفى بتاييد جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الافريقي لحل الخلاف بين الدول الثلاث (Aljazeera.net: 2021).

ولا تقتصر التحديات التي تواجهها مصر والسودان على مشروعات السدود فيأثيوبيا فقط، فهناك أنباء عن إقامة مشروعات مماثله لإقامة سدود جديدة بدول منابع النيل في كل من أوغندا وتنزانيا ورواندا والكونجو، حيث وصل عدد السدود المقامة على نهر النيلحتى اليوم 25 سدًّا، إضافة إلى عدد

من السدود قيد الإنشاء (Abdelhaleem and Helal: 2015).

لا شك في أن جميع دول وادي النيل لها الحق في التنمية والازدهار، وهكذا فإن التوافق والحوار هو الطريق الأمثل من أجل الوصول إلى اتفاق يحقق المصالح المشتركة لدول حوض النيل، دون أن يقوم طرف بفرض الأمر الواقع أو فرض إرادته على الأطراف الأخرى، فالمكاسب من التعاون تفوق المخاسر من الصراع، إن المصريين والسودانيين لا يمانعون أن يقوم شركاؤهم في النيل في بناء محطات توليد الكهرباء، ولكنهم ليسوا على استعداد بأن يسمحوا ببناء سدود تؤدي إلى نقص حصتهم من المياه، وكلما زاد عدد السكان ونمت اقتصاديات دول حوض النيل ارتفع الطلب على مياهه، مما يزيد من التوتر والصراع، وربما الحرب.

ثانيا: الصراع على مياه دجلة والفرات

إن تركيا هي أغنى دول المنطقة في الثروة المائية، ولكنها تستغل ثروتها للضغط على العرب وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. فإذا كان نهر النيل له أهمية إستراتيجيه بالنسبة لمصر والسودان، فإن نهري دجله والفرات لا يقلان أهمية بالنسبة لكل من سوريا والعراق، حيث إن مشروعات السدود التركية على النهرين تؤثر في الحصص المقررة لكل من سوريا والعراق، وهكذا نجد أن موارد المياه الوفيرة لدى تركيا تتيح لها فرض نفوذها على جيرانها العرب عن طريق تحويل المياه أو التهديد بها.ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول في تركيا، ويمتد داخل الأراضي التركية، ثم يدخل إلى الحدود السورية، ثم يصل إلى الحدود العراقية، حيث يصب في نهر دجلة،ويشكل نحو 80% من موارد سورياالمائية السطحية، و38% من موارد العراق المائية السطحية. أما نهر دجلة فإنه ينبع من جبال طوروس الشرقية في تركيا، ويعبر الحدود السورية بطول 50 كيلو متر تقريبا، ليدخل بعد ذلك أراضي العراق، ويغذي النهر مجموعة من الروافد المنتشرة في كل من تركيا وإيران والعراق (Naff and Matson: 1984). لقد كانت منطقه دجلة والفرات موقع أقدم حضارات العالم، مثل الحضارة السومرية والآشورية وغيرها، واليوم يعيش على ضفاف النهرين معظم سكان العراق، وتقع العاصمة بغداد على ضفاف نهر دجلة. الخريطة ادناه تبين الدول التي يقع فيها نهري دجلة والفرات.

مصدر الخريطة: https://www.almrsal.com/post/436678

تاريخيا، لم تكن هناك مشكله في تقاسم مياه النهرين بسبب وقوعهما من المنبع حتى المصب تحت سيادة دوله واحده هي الدولة العثمانية. وبعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم انفصال سوريا والعراق ووقوعهما تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني،ظهرت الحاجة إلى حفظ حقوقهما المائية إزاء تركيا،فعقدت معاهدات بين دولتي الانتداب نيابة عن سوريا والعراق وتركيا، بهدف حماية حقوق سوريا والعراق من أي تصرف انفرادي أو تحكم بالمياه تقوم به تركيا، وعقدت هذه المعاهدات تطبيقا لمبادئ حسن الجوار، وتنفيذا لقواعد القانون الدولي في مجال المياه،ومن أبرز هذه الاتفاقيات معاهدة لوزان عام 1920، ومعاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء عام 1929، ومعاهدة فرنسا باسم تركيا عام 1930، ومعاهدة صداقة وحسن جوار بين تركيا والعراق عام 1946، بروتوكول سوريا وتركيا عام 1987 (Chesney: 2015).

بدأت تركيا في منتصف الخمسينيات برامجها لتطوير استفادتها من مياه نهري دجلة والفرات، واستخدام المياه في توليد الطاقة الكهربائية وري أراضي زراعية جديدة، إضافة إلى أهداف سياسية واجتماعية (العادلي: 1995). وضمن ما يسمى مشروع شرق الأناضول (GAP) أعدت دراسات لإنشاء

عدد من السدود على نهري دجله والفرات، وفي عام 1974، تم إنجاز أول هذه السدود، وهو سد كيبان على نهر الفرات، وقد تم ملء السد تدريجيا و على نحو بطيء وفقا لتعهدات تركيا للبنك الدولي، مما قللمن الآثار الضارة للسد في سوريا والعراق (عايد: 2009). وفي عام 1981، بدأت تركيابإقامة سد أتاتورك، وهو رابع أكبر سد في العالم، ونظرا إلى ضخامة السد وآثاره الضارة في سوريا والعراق، رفض البنك الدولي تمويل السد دون الاتفاق بين الدول الثلاث (جود بولك: 2005).

وبعد إتمام بناء السد في عام 1990، قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق لمدة شهر لملء السد باعتبار قرارها قرارا سياديا، فقد كان بإمكان تركيا أن تفعل ما فعلته سابقا عند ملء سد كيبان،وذلك بملء السد تدريجيا ودون الحاجة إلى قطع المياه، ولكن تركيا كانت تريد إرسال رسالة لجيرانها بإظهار ما يمكن أن تفعله، وخصوصا تجاه سوريا التي كانت تدعم المتمردين الأكراد الذين يشنون حملات عسكريه عنيفة في شرق الأناضول، ويسعون للانفصال عن تركيا وإقامة دولة كردية، فالصراع بين تركيا والأكراد هو في الواقع جوهر العلاقات التركية- السورية (Naff and Matson: 1984). لقد ترتب على قرار تركيا قطع مياه النهر إلحاق أضرار جسيمة في كل من سوريا والعراق، حيث انخفض إنتاج البلدين من الطاقة الكهربائية وتضررت الكثير من الأراضي الزراعية، إضافة إلى نقصان مياه الشرب (عايد: 2009). وفي ظل تفاقم أزمة المياه في المنطقة، طرحت تركيا فكرة مشروع أنابيب السلام التي تهدف إلى تزويد الدول العربية وإسرائيل بالمياه، حيث طرح المشروع الرئيس التركيأوزال عام 1987، إلا أن الدول العربية رفضت المشروع؛ لأن إسرائيل ستكون من الدول المستفيدة منه (Cawell: 1990).

ونخلص إلى القول إن تركيا تسعى إلى الإفادة من وفرة مواردها المائية لتحقيق أهداف سياسية إستراتيجيه واقتصادية. فعلى الصعيد السياسي تحاول تركيا استخدام ورقة المياه لإبراز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وإحياء حلم الإمبراطورية العثمانية، وخصوصا أن تركيا اليوم دولة قوية، ولها دور محوري في المنطقة (Yildiz: 2018). أما على الصعيد الاقتصادي فإن تركيا تسعى إلى الإفادة من وفرة مواردها المائية في تغطية افتقادها من النفط، وهذا ما صرح به رئيس وزراء تركيا سليمان ديمريل عام 1992 عند افتتاح سد أتاتورك، حيث قال:

"لا سوريا ولا العراق لهما الحق في المطالبة بالإفادة من أنهار تركيا، كما أنه ليس لأنقرة الحق في المطالبة بالإفادة من بترولهما، إنها مسألة سيادة... إننا لم نطالب بنصيب في الثروات البترولية، وعلى ذلك ليس من حقهم أن يطالبوا بحصة من ثرواتنا المائية" (Danforth: 2016).

إن هذا الموقف السياسي المتشدد لا يعبر عن رغبة تركيا في تسوية خلافاتها مع جيرانها العرب على نحو ودي، وبما يعزز آفاق وأواصر التعاون، وإنما يعبر عن رغبه في الهيمنة والتوسع، وعلى جيرانها أن يعلموا ذلك، ويحسبوا لها ألف حساب. وفي ظل عدم قدرة الدول الثلاث التوصل الى اتفاقيات ثنائية لحل النزاع حول مياه دجلة والفرات، فان قواعد القانون الدولي وكذلك المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة او منظمة المؤتمر الاسلامي او جامعة الدول العربية او غيرها تبقى عاجزة ولا تفيد في شئ، حيث ان المسالة لا تتوقف على النصوص القانونية وانما تعتمد على طبيعة العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في مياه الانهار.

ثالثا: إسرائيل والصراع على المياه في الشرق الأوسط

لعل مصدر التهديد الأكبر والدائم للأمن المائي العربي يأتي من إسرائيل، الفقيرة أصلا في المياه، والمصممة على تطوير زراعتها وصناعتها واستقبال المزيد منالمهاجرين اليهود في غضون السنوات القادمة. وهي تستهلك حاليا 20% من احتياطي المياه فيها. وهذا يعني أن مخزونها المائي سينضب بعد عدة سنوات.

يشكل نهر الأردن أهم مصدر للمياه السطحية في المنطقة، حيث ينبع النهر من سوريا ولبنان وشمال فلسطين، ويسير محاذيا للحدود الأردنية السورية باتجاه الأردن، حيث يشكل حدا سياسيا فاصلا بين الأردن وفلسطين، ويصب في البحر الميت. في أوائل القرن الماضي كان يتم الانتفاع بمياه النهر بموجب اتفاقيات وقعت بين فرنسا وبريطانيا الدول المنتدبة على سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وتقوم هذه الاتفاقيات على مبادئ التوزيع العادل وعدم إلحاق الضرر (Geoissueo.Com: n.d). الخريطة ادناه تبين منابع نهر الاردن

مصدر الخريطة: https://www.arabiaweather.com/ar/content

بدء الصراع حول مياه النهر بين العرب واليهود قبل نشوء إسرائيل عام 1948، حيث أعد اليهود مشروعات للاستيلاء على مياه النهر، ونقلها خارج وادي الأردن إلى أراضي النقب في جنوب فلسطين،دون مراعاة لحاجات دول الحوض والحقوق التاريخية المكتسبة في مياه النهر.وعند قيام دولة إسرائيل عام 1948 بدأت تنفيذ مشاريعها لتحويل مياه نهر الأردن واستغلالها على نحو منفرد، حيث قامت بتجفيف بحيرة الحولة عام 1951 مما أدى إلى تدمير الحياه البيئيه فيها، وقامت بتحويل المياه في بحيرة طبريا إلى الأراضي التي تحتلها في وادي الأردن، كما قامت بتحويل جزء من مياه نهر الأردن إلى النقب،وهكذا أصبحت إسرائيل تحصل على نصيب الأسد من مياه نهر الأردن دون أي اعتبار لحقوق الدول المشاطئة للنهر (سلطان: 1966).

حاولت كل من الأردن سوريا الانتفاع بمياه النهر وإقامة سد المقارن من أجل تزويد الأردن بحصة معقولة من المياه، وسوريا بكميه أقل من المياه، ولكن في المقابل تحصل على أغلب كميه الكهرباء المولدة، إلا أن وجود إسرائيل ومعارضتها حال دون تنفيذ المشروع، سواء بالقوة والعدوان، أو بالضغوط لوقف المساعدات المالية والفنية لإقامة السد، وذلك بتواطؤ من الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة أن إقامة السد سيحرم إسرائيل من حصتها من المياه التي تحصل عليها من نهر اليرموك (العادلي: د.ت). ثم مضت سوريا منفردة في إقامة عدد من السدود على ضفاف نهر اليرموك، وهو أحد الروافد الرئيسية لنهر الأردن، مما أدى إلى نقصان المياه اللازمة للري في الأردن من خلال قناة الغور الشرقيه وتخفيض كميات مياه الشرب، وارتفاع نسبة الملوحة في منطقة أسفل النهر التي تجري في الأراضي الأردنية (التقرير الإستراتيجي العربي: 1988).

وبعد حرب عام 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية والجولان السورية، تزايدت سياسة الاعتداء والاستيلاء الإسرائيلي غير المشروع على موارد المياه الفلسطينية والعربية، حيث حرمت الشعوب العربية من حقوقها المشروعة على أحد مصادر ثرواتها الطبيعية، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي والمبادئ الإنسانية،وأحدثت بهذه السياسة آثارا اقتصادية واجتماعية وبيئية ضارة في المنطقة؛ حيث تستولي إسرائيل على نحو صريح ومباشر على الموارد المائية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى استيلائها على حصة الفلسطينيين من مياه نهر الأردن، كما تستولي إسرائيل على الموارد المائية لهضبة الجولان السورية المحتلة، وقد أعلنت إسرائيل مؤخرا عن ضم هضبة الجولان لدوله إسرائيل لأسباب عديدة يأتي على رأسها الإفادة من المياه في الهضبة (عايد: 2009) والإبقاء على مصادر المياه في جبل الشيخ تحت السيطرة الإسرائيلية، كما تسرق إسرائيل مياه نهر الليطاني

اللبناني، حيث غزت عام 1982 لبنان وأحكمت سيطرتها على جنوبه. إن الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية تتضاعف في ضوء نسبة استخدام إسرائيل لمصادرها المائية وزيادة حجم المهاجرين إليها، وإدراكها أن لبنان يتمتع بوضع مميز في مصادر المياه إذا قورن بدول المنطقة الأخرى (السمان: 1997).

و على نحو عام يمكن القول أنإسرائيل سعت منذ تأسيسها إلىرسم حدودها المائية على نحو متوازٍ مع حدودها الأمنية والجغرافية، وخاضت حروبا من أجل السيطرة على المياه، وحرمان الدول العربية من الإفادة منها، واستخدمت المياه وسيلة لفرضشروطها على دول المنطقة، وهو الأمر الذي حرم الدول العربية من أهم مقومات الحياة والتنمية والقدرة على تأمين حاجات المواطن العربي من المياه.

وبقدر ما كانت المياه في دول حوض نهر الأردن مفتاح تطور وازدهار؛ بقدر ما هي مصدر قلق واضطراب وعدم استقرار، فالنقص المتزايد في المياه يعني مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية تهدد أمن دول حوض نهر الأردن واستقرارها. لقد اظهر الأردن حسن نواياه وقدم تنازلات خطيرة لإسرائيل، دون ان يودي ذلك الى استجابة ايجابية من قبل الاسرائيليين، والاردن الذي يعاني من عجز مزمن في المياه وقّع عام 2021 عقدًا لشراء المياه من اسرائيل، لسد جزء من احتياجاته، فالاردن يصنف أنه ثاني أفقر دولة في العالم بالمياه (2021https://www.aa.com.tr/) ولعل ما يضاعف من مشكلة المياه في الأردن، هو استمرار تدفق اللاجئين اليه من البلاد المجاورة التي تشهد العديد من الاضطرابات والحروب الاهلية، التي كان اخرها الازمة السورية (Bani Salameh & Hayajneh: 2019).

والمشكلة المائية في المنطقة العربية تكتسب أبعادها الخطرة من تفاعل أربعة عوامل تشكل دوافع لصراع مسلح قريب أو تطورات إقليمية قد لا تكون في صالح العرب، وهي:

1. وقوع منابع الأنهار الرئيسية وروافدها ومصادرها ومجاريها خارج نطاق السيطرة العربية، فمصر والسودان يعتمدان اعتمادا كليا على نهر النيل الذي يأتي من أراضي دول أجنبية. ودجلة والفرات يأتيان من تركيا.
2. التقلص التدريجي المستمر للحصص العربية من مياه الأنهار بعد تصميم دول المنبع (تركيا وأثيوبيا) على تنفيذ مشروعات مائية وإقامة سدود ضخمة.
3. الاستيلاء بالقوة على مصادر المياه العربية. وهذا ما أقدمت عليه إسرائيل بالنسبة إلى الأنهار العربية في بلاد الشام (الأردن واليرموك والليطاني وبقية الجداول والروافد). ولم تتورع عن إنشاء نفق تحت الأرض يسمح لها بسرقة أكثر من نصف مياه الليطاني.
4. معظم الدول العربية تعيش أوضاعا سياسية مضطربة، مما يشجع الدول الأخربالمتحكمة بمصادر المياه على استخدام ورقة المياه بوصفها ورقة ضغط على الدول العربية دون أن يكون لها القدرة على مواجهة هذه الضغوط.

المياه سلاح سياسي ضد العرب:

لعل اهم وأخطر ازمة تواجه العرب اليوم هي ازمة المياه، فهي ازمة حضارية سياسية اقتصادية، وقد زادت حدة الازمة في السنوات الاخيرة، وترافق معها ازدياد حدة الضغوط على الدول العربية والسبب ان العرب اخذوا يعانون ضعفا وتدهورا على جميع المستويات خلال العقديين الاخيرين، وقد وجدت اسرائيل وتركيا واثيوبيا فرصتها في استغلال الواقع العربي المهلل لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب على حساب العرب. ويكفينا الاستشهاد بما تقوم به كل من إسرائيل وتركيا وأثيوبيا في هذا المجال.

الأساليب المتبعة لتهديد العرب بسلاح المياه

يسود منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر منطق غريب، وهو الإصرار على استخدام سياسة الأمر الواقع والقوة لاحتواء جميع جوانب المصادر المائية لصالح دولة واحدة دون الأخرى. وجميع الاتفاقيات التي تتناول الحقوق المائية للدول المتشاطئة، تصبح مجرد حبر على ورق، وتحت رحمة القوة العسكرية، لأنها لا ترضي الدول الواقعة في أعالي مجاري الأنهار. إن تداخل النزاعات السياسية والإقليمية، مع المصالح المائية الحيوية للدول المشتركة بهذهالمصادر المائية، باتت واضحة للعيان على نحو كبير في المنطقة العربية. فقد أصبحت دول إسرائيل وتركيا وأثيوبيا تستخدم المياه لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، وتمارس ضغوطا سياسية واقتصادية على بقية دول المنطقة، وتشكل الدول الثلاث إسرائيل وتركيا وأثيوبيا مثلث تحالف مرعب يهدد الأمن المائي العربي، على الرغم من روابط الجغرافيا والتاريخ التي تربط العرب بتركيا وأثيوبيا (Bani Salameh & Ishakat: 2022).

إن أطماع إسرائيل في مياهنا قديمة ومعروفة، وتشكل جزءا من إستراتيجيتها الاستيطانية، وجميع الذين أرخوا لسياستها في التوسع أجمعوا على أن العجز المائي فيها يكمن وراء تلك السياسة. لقد حاولت في البداية طرح مشروعات لتقاسم المياه العربية، فلم تلق نجاحًا، فعمدت إلى الاستيلاء عليها بالتهديد والقوة. وعدوان العام 1967، وتوقيع معاهدة الصلح مع مصر، وغزو لبنان، وضم الجولان، أحداث لا يمكن أن تفسر إلا برغبة إسرائيل في السيطرة على مصادر المياه (World Water Diplomacy Science News: 2018).

إن إسرائيل تحتكر معظم مصادر المياه في المنطقة، وليس لديها الرغبة في إعادة حصص معقولة منها إلى جيرانها العرب، وتمثل المياه الأولوية رقم واحد في أجندة إسرائيل الإستراتيجية، رافضة الاعتراف بحقوق الدول الأخرى، وهكذا فإنه لا تزال عملية اقتسام المياه في دول حوض نهر الأردن تشكل واحدة من أهم العقبات الرئيسية في التوصل إلى اتفاق سلام بين العرب وإسرائيل، حيث تفتقد دول حوض نهر الأردن للموارد المادية والنفطية، وتعاني

من انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية, مما عطل تنمية مواردها المائية باستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة، سواء من خلال التحلية أو التنقية أو نقل المياه خارج حدود المنطقة بواسطة الأنابيب.

وحاجة إسرائيل المتزايدة إلى المياه ستدفعها دائما إلى اغتصاب المياه العربية. ولها خياران قريبان: إما الاستيلاء على مياه اليرموك، وإما تحويل مياه الليطاني. وإن تم لها ذلك، سلما أو حربًا، أصبحت، بحكم تحكمها في المياه سيدة المنطقة، وصاحبة الدور المؤثر فيها. ولهذا فإنه من الصعب تصور قبول إسرائيل بأي سلام مع العرب يحرمها من مصادر المياه. وستكون خاسرة كل مراهنة على إمكان تنازلها عن الضفة، والسماح بإقامة دولة فلسطينية فيها، فهي تنفذ مخططات لتفريغ الضفة الغربية من سكانهاوتهجيرهم إلى الأردن، وإقامة وطن بديل لهم فيه. و على نحو عام فقد شكلت مياه نهر الأردن على مدى العقود الماضية جوهر الصراع في المنطقة، وكانت سببًا مباشرًا في معظم الحروب التي حدثت فيها، ولا تزال (مظلوم: 1991).

وتسعى إسرائيل إلى تنسيق علاقاتها بدول حوض النيل لمحاولة ضرب حصار مائي على مصر والسودان واستقرارهما، مستخدمة مياه النيل بوصفه أحد وسائل الضغط، حيث تدعم إسرائيل مشروعات إنشاء سدود في دول منابع حوض النيل، خصوصًا أثيوبيا، وذلك بهدف خفض حصة مصر، وحديثا قامت إسرائيل بتزويد أثيوبيا بمنظومة دفاع صاروخي لحماية سد النهضة والمنطقة المحيطة به من أي هجمات صاروخية أو جوية. إن الأصابع الإسرائيلية ظاهرة في العبث بالأمن المائي العربي، وقد وصلت إلى حدود موريتانيا على سواحل المحيط الأطلسي، فإسرائيل تدعم السنغال، الدولة البعيدة جغرافيا عن حلقة الصراع في المنطقة، في النزاع الموريتاني – السنغالي على نهر السنغال، الذي يعد من أخطر النزاعات المتعلقة بالمياه؛ نظرا إلى تداخل الصراع على الموارد المائية، مع الصراعات العرقية والطائفية بين العرب والأفارقة، والمسلمين وغير المسلمين (مظلوم: 1991).

أما تركيا فتتحكم بمياه دجلة والفرات، ويبدو أن ذكريات الإمبراطورية العثمانية مازالت تداعب خيال المسؤولين فيها، فلتركيا طموح سياسي واقتصادي في المنطقة، وقد وجدت في مياه النهرين وسيلة لتحقيق أحلامها، فانصرفت إلى تنفيذ مشروع مائي يرمي إلى إقامة عدة سدود وتحويل المساحات القريبة إلى مركز ضخم لزراعة الحبوب والفواكه والخضار، صالح لتلبية حاجات دول المنطقة. ولإرضاء أمريكا وإسرائيل اقترحت تنفيذ مشروع "أنابيب السلام"، المكون من خطين يحملان المياه وينطلقان من تركيا باتجاه دول المنطقة بما فيها إسرائيل.

وخلاف أثيوبيا مع مصر والسودان ارتبط دائما بوجود تناقضات حادة في العقيدة أو السياسة الخارجية. وتصرفات الأطراف تجاه مسألة المياه كانت دوما انعكاسا لوضع العلاقات بينها. ومع أن أثيوبيا غيرت نظامها فإنها لم تتخل عن مشروعاتها المائية الرامية إلى حرمان مصر والسودان من حصصهما في مياه النيل؛ ولهذا الغرض تستعين اليوم بالخبراء الإسرائيليين لإنشاء السدود، وأهمها سد النهضة الذي يعدُّ تهديدا إستراتيجيا خطيرا لمصر، وبمثابة إعلان حرب عليها.

مقترحات لمواجهة ومعالجة الأزمة

إن مشكلة المياه هي قضية إقليمية ودولية، وليست وطنية، ولابد من حلها من خلال التعاون الإقليمي والدولي، والسعي لإيجاد شراكة حقيقة لتنمية وتطوير الموارد المائية، وترشيد استعمالها؛ مما يسهم في حل العديد من القضايا الشائكة، كقضايا التطور الاقتصادي والأمن والحدود والبيئة وغيرها، وذلك باعتبار مشكلة المياه تهم جميع دول وشعوب المنطقة، وتؤثر في حاضر ومستقبل هذه الشعوب، علاوة على كونها كانت سببًا في معظم الحروب والنزاعات التي نشبت فيها، ومن المتوقع أنها ستشكل أحد عوامل التغيير في المستقبل، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية القائمة على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي يمكن أن يستفيد منها الجميع، فإنالباحث يقدم المقترحات التالية:

على الصعيد الدولي

لابد أن يلعب القانون الدولي والمنظمات الدولية دورًا رائدًا في حل النزاعات المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية، ومن أشهر مبادئ القانون الدولي التي تحكم استخدام مياه الأنهار الدولية ما يلي:

1. **مبدأ حق كل الدول المتشاطئة في استخدام النهر الدولي:** يعني هذا الحق أنه لا يجوز لدولة واحدة من دول النهر أن تستأثر وتنفرد باستخدام النهر لنفسها، أي أن استخدام الدولة للنهر يرتبط باستخدام دول النهر الأخرى.
2. **مبدأ الانتفاع العادل:** ويعني الحصول على أقصى المنافع الممكنة لجميع دول المجرى المائي، وتحقيق أكبر قدر ممكن للوفاء بجميع احتياجاتها، وتخفيف الضرر إلى أدنى حد ممكن.
3. **الامتناع عن القيام بعمل منفرد يسبب ضررا:** ويعنى هذا المبدأ حق الدولة بالانتفاع بمجرى مائي بطريقة عادلة ومعقولة، وعلى الدولة واجب عدم التسبب في ضرر ملموس لدول المجرى المائي الأخرى، فالدولة مسؤولة عن الأعمال التي تحدث داخل حدودها وتُلحق أضرارا بحقوق أو ممتلكات دول أخرى.
4. **الالتزام بالأخطاروالتشاور:** فكافة دول النهر عليها الالتزام بإشعار وإبلاغ الدول الأخرى بأية نشاطات تتعلق بمياه النهر وتؤثر في حقها بالمياه، حيث إن مثل هنا الإبلاغ يسمح للدول الأخرى القيام بالإجراءات اللازمة لتخفيف الآثار السلبية أو حتى منعها، وهذا يؤدي إلى تجنب النزعات التي يمكن أن تحدث بين دول حوض النهر.

5. **الالتزام بتبادل المعلومات:** ويعني جمع وتبادل متنظم لمجموعة واسعة النطاق من البيانات والمعلومات المتعلقة بالمجاري المائية الدولية، من أجل تحقيق الانتفاع العادل، مثل الخصائص الطبيعية للمجرى المائي، والكميات المستهلكة، وتشغيل السدود والقنوات المتعلقة بالنهر.

6. **الإدارة المشتركة:** ويقصد بها الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين دول النهر المتعلقة بحفظ وتنمية واستخدام مياه النهر، وذلك لضمان حماية المجرى، وتحقيق أقصى الفوائد لجميع الدول وفق مبدأ الانتفاع العادل للمياه، كما أنها وسيلة ضرورية لمنع المنازعات المتعلقة بالمياه.

7. **الالتزام بتسوية النزاعات سلميًا:** في حال فشل المفاوضات بين أطراف النزاع، لا بد من اللجوء إلى الوسائل التي تساعد على تجنب النزاع من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الطرف الثالث أو استخدام التوفيق أو التحكيم (Salameh: 2021).

على الصعيد العربي

أصبحت أزمة المياه تثير كمّا هائلا من المخاوف والهواجس، وأصبحت عامل خلاف ونزاع بين دول المنطقة، خاصة وأن لإسرائيل دورا واضحا في إشعال هذا الخلاف، وأصبح الأمن المائي أصبح رديفا للأمن الغذائي، ونقطة الماء قد تصبح أغلى من برميل النفط، والمياه أصبحت رهان المستقبل القريب، والأقطار العربية اقتربت من حالة عدم التوازن بين حجم الموارد المائية المتوافرة وحجم الطلب المتزايد عليها. والسؤال الذي يتبادر للذهن هو ما هي الوسائل التي ينبغي لنا اعتمادها لمواجهة التهديد والتغلب على أزمة المياه؟

يمكن في هذا السياقتقديم المقترحات التالية:

1. **اعتماد المواجهة القومية المنطلقة من إستراتيجية مائية شاملة**، قائمة على مخطط علمي استشرافي يهدف إلى ترشيد عمليات استهلاك المياه، وإقامة السدود المشتركة، وذلك للحفاظ على المصالح الحيوية العربية وحمايتها من الأخطار التي تهدد الوجود العربي ذاته.

2. **العمل على إنشاء هيئة قومية شبيهة بمنظمة أوبك للنفط**، كمنظمة إقليمية ذات طابع دولي، يكون من مهامها معالجة موضوع المياه؛ وذلك بوضع الخطط المائية ودراسة واستكشاف مختلف قواعد القانون الدولي الخاص بالمياه، والعمل على تعزيز التعاون والتنسيق وتعزيز جهودالدول الأعضاءلتوفير الظروف المناسبة لتقاسم موارد المياه بطريقة عادلة ومعقولة.

3. **إقناع المسؤولين العرب بأن الصراع على المياه سيبقى في المنطقة العربية مرتبطا بمدى قدرة العرب على حل المشكلات السياسية**، وفي مقدمتها الصراع العربي – الإسرائيلي.

4. **العمل على بناء الثقة بين العرب وتركيا و أثيوبيا**، بالتوصل إلى اتفاقيات شاملة ومشتركة على شروط إقامة وملء السدود، ضمن رؤية مشتركة للتعاون وتقاسم الموارد، وذلك لتفادي النزاعات المستقبلية.

5. **حث مصرعلى التفاهم، سياسيًا ومائيا مع السودان**، والتوصل إلى حل لمشكلة حلايب، وذلك لتحقيق نوع من التعاون والتضامن والتكامل الزراعي بين البلدين، وغيرها من المشروعات المشتركة.

6. **الاستمرار في سياسة الحوار مع تركيا و اثيوبيا**، والتفاوض مع هاتين الدولتين، وتجنب المواجهة العسكرية وخصوصا مع تركيا التي تتمتع بتفوق عسكري واضح، وعلاقات قوية مع الدول العظمى التي من شانها الاصطفاف معها في حال نشوب نزاع.

7. **وضع خطة للتعاون المشترك بين العراق وسوريا للوقوف في وجه الأطماع التركية**، وذلك لتخفيف الأضرار في كلا البلدين ونزع فتيل الأزمة مع تركيا، وكبح جماح الإستراتيجية التركية بالتحول إلى دولة إقليمية كبرى على حساب الدول العربية في المنطقة.

8. **تكوين القدرة الذاتية العربية**، عسكريا وغذائيا ومائيا، عن طريق الوحدة، وإن كانت جزئية أو مرحلية، وتعزيز التضامن والتكامل العربيين، فنحن نعيش في عصر يسود فيه منطق القوة. والسيف كان دائما أصدق أنباء من كلامؤتمرات والصفقات والتسويات (Salameh: 2021).

9. **العمل على عدم استبعاد خيار الحرب**، اذا ما اضطرت الدول العربية لمواجهة السياسات المائية العدوانية لكل من تركيا واثيوبيا، فالتهديد بالحرب والاضرار بالاستقرار يمثل ورقة ضغط على كافة الاطراف الاقليمية والدولية للتوقف عن اللامبالاة تجاه الحقوق المائية العربية، واجبارها على التدخل لتحقيق تقاسم للمياه اكثر انصافا، خصوصا مع عدالة المطالب العربية.

10. **تعزيز التواصل والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية**، وذلك من اجل تفعيل الدبلوماسية والوساطة، للوصول الى حلول مستقبلية تضمن بها الدول العربية حقوقها المائية.

الخاتمة

إن الصراع على حقوق المياه هو باختصار صراع للسيطرة على مصادر المياه وكيفية اقتسامها، وهذا الصراع له أبعاد سياسية وحضارية واجتماعية، علاوة على العنصر الاقتصادي، فمن وجهة النظر الاقتصادية هو صراع في سبيل الحصول على موارد مياه عذبة، ورخيصة نسبيًا، ويتداخل الصراع على المياه ما بين وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فهو أداة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية.

ونظرًا إلى النمو السكاني وارتفاع استخدام الفرد السنوي، زاد الاستخدام البشري للمياه إلى عشرة أضعاف خلال المئة سنة الأخيرة، ولأن معظم موارد المياه العذبة هي مياه سطحية من الأنهار والبحيرات (أنظمة أنهار دولية)؛ فإن ذلك سوف يجعلها قضية خلافية مستمرة خلال العقود القادمة،

وإذا لم تتعاون الأقطار التي تقع على ضفاف الأنهار الدولية، فإن ذلك سيؤدي حتمًاإلى صراع دولي في المستقبل، الذي يجسده التوتر الحالي في منطقة الشرق الأوسط.

إن منطقة الشرق الأوسط تمثل بؤرة الصراع المائي نتيجة لزيادة عدد السكان، وتطور الاستخدامات وندرة مصادر المياه، وعليه فإننا نرى أن مشكلة المياه لها جوانب قانونية وسياسية واقتصادية، وهذا يفترض أن يتم حلها وفق قواعد القانون الدولي، وذلك بصورة عادلة ومحايدة، كما أن التعاون الإقليمي والشفافية وتبادل المعلومات واحترام قواعد القانون الدولي أمور ضرورية لتضييق الخلافات، وإدراك حقائق المشكلة، والمساهمة في حلها.

إن هناك بعض الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين بعض دول الشرق الأوسط، وخصوصًا تركيًا وأثيوبيا وسوريا والعراق ومصر والسودان، ولكنها ما تزال بعيدة عن الحلول التي تؤدي إلى تقسيم أكثر إنصافًا، وأكثر إفادة من الناحية الاقتصادية لموارد المياه الإقليمية، ولا شك في أن الرغبة السياسية في المحافظة على سيطرة مطلقة على موارد المياه لأسبابإيدولوجية؛ هي عقبة أساسية في الوصول إلى حلول مقبولة تحقق المصالح المشتركة، وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة.

إن الأزمة المائية في الشرق الأوسط وتحدياتها لمستقبل أبناء المنطقة، يحتم على صناع القرار تكريس الجهود من أجل مواجهة هذه المشكلة من خلال التعاون المشترك، ومن أجل ضمان مستقبل آمن ومزدهر لأبناء المنطقة والأجيال القادمة.

وأخيرًا علينا أن ندرك أن الماء بقدر ما كان جوهر الصراع في المنطقة، وسببًا لحروب دامية ومخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، فإنه يمكن أن يكون مفتاح تطور وازدهار ورخاء، ومصدر تعاون وشراكة، وأساس استقرار؛ إذا ما تم الاحتكام للعقل والحكمة والابتعاد عن الهيمنة والسيطرة.

المصادر والمراجع

أبو العلا، محمد. (2007). **مشكلات المياه في الشرق الاوسط**، مكتبة الانجلو المصرية.

أبو سعده، سعيد محمد. (1987). **تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي: من أجل تنمية تعتمد على الذات**، الكويت المعهد العربي للتخطيط، قبرص دار الشباب.

الامم المتحدة. (2015). **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، منشورات الامم المتحدة، بيروت.

الأمم المتحدة. (2020). **اهداف التنمية المستدامة، تموز/يوليو، على الر ابط التالي: https://news.un.org/ar/story/ 2020/07/1057991**

بترجي، عادل عبد الجليل. (1997) **المياه حروب المستقبل**، جدة.

بكر، حسن. (1999). **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.

تعداد سكان الدول العربية. (2021). على الرابط التالي: https://andakoo.com/2021/08/07/

تعداد سكان العالم. (2021). على الرابط التالي: https://www.worldometers.info/world-population.

التقرير الإستراتيجي العربي. (1988). مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

التميمي، عبد المالك. (1999). **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الجزيرة نت. (2021). **عودة الزخم الى ازمة سد النهضة**، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/9/22/

الجزيرة نت. (2008). **شح المياه في الوطن العربي.... الخطر القادم**، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/ specialfiles/2008/3/20/

جود بولك، عادل درويش. (2005). **حرب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

حسين، فتحي علي. (1997). **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

حوكمة المياه في المنطقة العربية. (2014). **إدارة الندرة وتامين المستقبل**، على الرابط التالي: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/water-governance-in-the-arab-region.html

خليل، محمود محمد محمود. (1998). **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**، مكتبة الأكاديمية، القاهرة.

الرفوع، فيصل **(1999).** الاستراتيجية المائية والصراع العربي -الإسرائيلي، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، **المؤتمر السنوي الثالث (26-24 نوفمبر 1998) جامعة أسيوط، 1999.**

سعيد، رشيد. (1993). **نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**، القاهرة، دار الهلال.

سلطان، حامد. (1966). الأنهار الدولية في العالم العربي، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، القاهرة، 22: 27- 29.

السمان، نبيل. (1997). **حرب المياه من الفرات إلى النيل**. الخليل: دار المستقبل للدراسات والنشر والاعلام.

شومان، والتينا؛ وشفر، ماتويل. (1998). **المياه في الشرق الأوسط: نزاعات محتمله وتعاون مأمول**، ترجمه عبد العزيز محمد البسام وسمير محمود الشاذلي، المؤتمر الدولي للمياه والمعاهدات الخاصة بالمياه الموثق، جامعه الملك سعود.

العادلي، منصور. (1995). **موارد المياه في الشرق الاوسط صراع ام تعاون في ظل قواعد القانون الدولي**، دار النهضة العربية.

عايد، حبيب، (2009). **المياه في الشرق الأوسط: الجغر افيا السياسية للموارد والنزاعات**، مكتبة الأسرة.

عبد الرحمن، حمدي. (1992). **إمكانية تدعيم الأمن المائي العربي، حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى "دروس من حرب الخليج"**، أعمال المؤتمر السنوي الخامس لبحوث السياسة، الدكتور مصطفى كامل السيد (محرر) الجيزة، مركز الدراسات والبحوث السياسية.

العتيبي، غنيمة. (2015). **بالأرقام: حقائق مفزعة عن ازمة المياه في العالم العربي على الرابط التالي: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world**

عيسى، نجيب (1994). **مشكله المياه في الشرق الأوسط: دراسات قطريه حول الموارد المائية واستخداماتها**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

فراح،رشيد،وفرحي، كريمة (2017)، الامن المائي العربي: التحديات والتهديدات المحيطة، **مجلة العلوم الاقتصادية**، 18 (1).

محمدين، سيد (2020). ازمة سد النهظة بين المخاطر والتحديات والتهديدات المعاصرة للامن القومي المائي، **مجلة جمعية الاعمال العربية**، 1(168).

مخيمر، سامر؛ وحجازي، خالد. (1996). **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٩، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

مظلوم، جمال. (1991). إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية، **مجله شؤون فلسطين**، 219: 50، حزيران.

المنطقة العربية للتنمية الزراعية. (2016). **أوضاع الأمن الغذائي العربي**.

نجيب، عمر (2012)، حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط، مجلة افاق افريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام، العدد 29.

الهلالي، هالة. (2019). الامن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر واليات المواجهة سد النهظة نموذجا، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، 20 (2)، جامعة القاهرة.

References

Abdelhaleem, F.S. and Helal, E.Y. (2015). Impacts of Ethiopia Grand Renaissance Dam on Different Water Uses in Upper Egypt. British Journal of Applied Science and Technology 8(5): 467-481.

Aboud, T. (2021). Impact of Ethiopia Renaissance Damp on Egypt's National Security, Container, Egyptian Institute for Studies.

Anderson, E. (1991). The Violence of Thirst. Geographical Magazine: Vol. 64, March.

Arab Development Portal, Demography, http://www.arabdevelopmentportal.com/ar

Bani Salameh, M. & Hayajneh, A. (2019). The End of The Syrian Civil War: How Jordan Can Cope. Middle East Quarterly. Summer 2019, Vol. 26.No. 3

Bani Salameh, Mohammed Torki. Bahrain's Vision in the New Gulf Order. Middle East Policy. 2023; 1- 12. https://doi.org/10.1111/mepo.12675

Bayeh, E. (2016). Agreement on Declaration of Principles on the Grand Ethiopia Renaissance Dam Project: A Reaffirmation of the 1929 and 1959 Agreement? Arts and Social Sciences Journal, 7: 2.

Biswas, A.K. (1994). International Waters of Middle East: from Euphrates- Tigris to Nile. Water Resources Management Series, 2 Bombay, and New York: Oxford University Press.

Cawell, A. (1990). Water Rights. Plenty of Mud to Sling, New York Times, February 7, P. A4.

Chesney, F.R. (2015). The 20 Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, Palala Press, p.130.

Collins, R.O. (2002). The Nile. Yale University Press, p22.

Cooley, J.K. (1984). The War over Water. Foreign Policy, Vol. 54, spring, pp. 3-26.

Damiano, D. (2018). Worldview: Ethiopia Grand Dam and the End of Egypt Control of the Nile. https://dailyfreepress.com/2018/02/26/worldview-ethiopias-grand-dam-and-the-end-of-egypts-control-of-the-nile.

Danforth, N. (2016). Turkey's New Maps are Reclaiming the Ottoman Empire, Foreign Policy, October 23.

Drower, M.S. (1954) Water Supply, Irrigation and Agriculture in C.Singer, E. J. Homyard and A.R. Hall, ed, A History of Technology, New York Oxford University Press.

Economist.com. (2011). The River Nile: A dam nuisance Egypt and Ethiopia quarrel Over Water. https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2011/04/20/a-dam-nuisance.

Frederick, W.F. and Naff, T. (1985). Water: An Emerging Issue in the Middle East. The Annals of the American Academy, Vol. 431, November, pp. 65-84.

Geoissueo.Com. (n.d). Hydro Politics: Water as a Weapon of War.

Gleick, P.H. (1994). Water, War and Peace in the Middle East. Environment: Science and Policy for Sustainable Development, Vol. 36, 3, April, pp. 6-42.

Gleik, P.H. (1993). Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security. International Security. 18:1 Summer, p.83.

Hayajneh, A. Bani Salameh, M.(2023). Regional Hegemony over the Security of the Arab Gulf States: A Case Study of Iran and Turkey (2003-2020).. Dirasat: Human and Social Sciences. Jordanian University. Vol.50.Issue No.2. 2023.

Holsti, K.J. (1990). Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989. Cambridge, Cambridge University Press , U.K. pp315-317.

https://ar.wikipedia.org/wiki.

James, W.M. (1994). Parting the Waters: Calculating Israeli and Palestinian Entitlements to the West Bank Aquifers and the Jordan River Basin. Middle East Policy, Vol. 3, no. 2.

John, B. and Darwish, A. (1993). Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East. London, Victor Gollancz.

Lipschuts, R.D. (1989). When Nations Clash: Raw Materials, Ideology and Foreign Policy, New York, Ballinger Publishing Company.

Mekonnen, D.Z. (2010). The Nile Basin Cooperative Framework Agreement Negotiations and the Adoption of a 'Water Security' Paradigm: Flight into Obscurity or a Logical Cul-de-sac. European Journal of International law. 21, May, pp 421-440.

Mirkin, B. (2010). Arab Human Development Report, Population levels, Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities, P.9.

Mohammed Bani Salameh & Ahmad Ishakat. Understanding Israel's Foreign Policy from the Perspective of Identity and Security. Insight Turkey. Vo.24. No.2. (2022). DOI: 10.25253/99.2022242.10

Naff, T. and Matson, R. (1984). Water in the Middle East, Conflict or Competition? Boulder: West View Press. p.4.

News 18. (n.d). Egypt Blames Ethiopia for Deadlocks, in Talks Over Grand Renaissance Dam on Nile, news 18.com/new/world.

Nurit, K. (1994). Water Resources and Conflict in the Middle East. London; York: Routledge.

Pedersen, T. (2016). The Nile: Longest River in the World. Livescience. Com/57023-nile-river-facts-html. Live Science Contributor 29 November.

Population Reference Bureau Washington, D.C. (1987).

Salameh, M. (2021). Dam Wars: Are Ethiopia, Turkey, and Iran Leadingto Water Armageddon? Middle East Policy, 1–11. https://doi.org/10.1111/ mepo.12547.\

Salameh, M.T.B., Alraggad, M. & Harahsheh, S.T. The water crisis and the conflict in the Middle East. Sustain. Water Resour. Manag. 7, 69 (2021). https://doi.org/10.1007/s40899-021-00549-1

Vesilind, P.J. (1993). Water, the Middle East's Critical Resource. National Geographical Magazine: vol. 183, May.

World Water Diplomacy Science. (2018). The Peace Water Pipeline and Innovative Hydro Diplomacy. News.

Yildiz, D. (2018). The Peace Water Pipeline and Innovative Hydro Diplomacy. World Water Diplomacy and Science News.